الأمم المتحدة
S/2012/853
مجلس الأمن
Distr.: General
19 November 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثليْن الدائميْن للبرتغال والهند لدى الأمم المتحدة

ستجري، تحت رئاسة الهند لمجلس الأمن، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، مناقشة مفتوحة عن أساليب عمل مجلس الأمن، وذلك في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وستعتمد المناقشة على المناقشة المفتوحة السابقة التي جرت خلال رئاسة البرتغال للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وقد أعد الوفدان البرتغالي والهندي معا مذكرة مفاهيمية، تتضمن تفاصيل الجهود التي بُذلت في الآونة الأخيرة بهدف مواصلة تحسين أساليب عمل المجلس، وشتى المسائل المتعلقة بها (انظر المرفق). ونأمل أن تساعد المذكرة المفاهيمية الوفود المشاركة على الإسهام بمداخلات مركزة في هذا الصدد.

ومطلوب تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

جوزيه فيليبي **موراييس كابارال**
الممثل الدائم للبرتغال

هـ. س. **بوري**
الممثل الدائم للهند

201112 201112 12-59632 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثليْن الدائميْن للبرتغال والهند لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية من أجل المناقشة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن عن أساليب العمل

٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

١ - إن أساليب عمل مجلس الأمن لا يمكن تصور أنها تهم أعضاء مجلس الأمن وحدهم، إذ إنها تهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة. ويتجلى ذلك في تزايد عدد المشاركين من الدول الأعضاء في المناقشات المفتوحة التي نظمها المجلس في السنوات الأخيرة حول تلك المسألة وفي الإسهامات الجوهرية المقدمة فيها من تلك الدول.

معلومات أساسية

أصبح من الممكن تبين حدوث عدد من التطورات المهمة في أساليب عمل المجلس على مدار العقود القليلة الماضية. ففي ضوء نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي تضمنت توصية بأن يعمل مجلس الأمن على ''تكييف أساليب عمله بغية زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله''[(١)]، جدد المجلس جهوده المبذولة صوب استعراض أساليب عمله. ورغبة في زيادة التركيز على هذه المسألة واستمرارها، قام المجلس بتنشيط أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع له[(٢)].

---

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ١٥٤.

(٢) انظر تاريخا موجزا لذلك في: '' Security Council Report, Inc., "Security Council transparency legitimacy and effectiveness efforts to reform Council working methods 1993-2007" Special Research Report 2007, No. 3 (18 October 2007) (Availabe from www.securitycouncilreport.org)''؛ '' *The process of reform of the working methods really began in 1993…Several initiatives were launched reflecting concern by some Council members about the need to make the body more transparent and accountable, as well as more efficient and capable of handling various crises at once*''. وفي عام ١٩٩٤، نظم مجلس الأمن لأول مرة مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمله. انظر أيضا، في مجال تحقيق التوازن في الممارسة المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن، الورقة المفاهيمية التي أعدتها بلجيكا للمناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن عام ٢٠٠٨ (S/2008/528، المرفق) والورقة المفاهيمية التي أعتدتها اليابان للمناقشة المفتوحة عام ٢٠١٠ (S/2011/165، المرفق)، والورقة المفاهيمية التي أعتدتها البرتغال من أجل المناقشة المفتوحة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/726، المرفق) انظر: Security Council Report – Special research report, (30 March 2010)، للاطلاع على استعراضشامل لآخر التطورات في مجلس الأمن بخصوص أساليب عمله.

وقد جُمعت نتائج عمله في مذكرة صدرت عن الرئيس عام ٢٠١٠ (S/2010/507)[٣]، وفي المذكرات التي أصدرها الرئيس بعدئذ.

وواصل الفريق العامل، الذي ترأسه حاليا البرتغال، معالجة هذه الأمور بشكل نشيط بغية مواصلة تعزيز الشفافية، والشمول والكفاءة في عمل المجلس، وكذلك تفاعله مع الدول الأعضاء عامة. ويقوم المجلس حاليا بتنظيم مناقشات مفتوحة سنوية، وعرض على قطاع أعرض من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في مداولاته حول أساليب عمله.

وما زالت أساليب عمل مجلس الأمن تُناقش خارجه في الجمعية العامة، بما في ذلك في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن المسألة. وطُرح عدد من المقترحات نوقشت في تلك المحافل، بما فيها مجموعات الدول أو المنظمات الإقليمية، وأُشير إلى كثير منها في مجموعة المقترحات المقدمة من ما يسمى مجموعة الدول الخمس الصغيرة (الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين).

٢ - إن المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن التي من المقرر أن تجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، هي المناقشة المفتوحة الخامسة بشأن هذه المسألة[٤].

وستكون المناقشة المفتوحة فرصة لأن يقوم المجلس، بمشاركة الوفود المهتمة بالمسألة من بين قطاع أوسع من الدول الأعضاء، بالنظر في تنفيذ المذكرة المشار إليها (S/2010/507)، وتحديد الاتجاهات الإيجابية والممارسات الناجحة بهدف زيادة الكفاءة والشفافية. وسيكون بوسع المجلس أيضا تحديد مواطن القصور المحتمل وجودها، والمجالات التي في حاجة إلى إدخال مزيد من التحسينات عليها.

---

(٣) مذكرة يتضمن مرفقها ١٣ مجالا من مجالات ممارسات المجلس، شكلت مزيدا من التحديث والتطوير والتفصيل للمذكرة السابقة (S/2006/507). وضمت المذكرة أمورا منها فرع جديد عن ”بعثات مجلس الأمن“. وأُدخل مزيد من الإيضاح على بعض جوانب قائمة المسائل المعروضة على مجلس الأمن للنظر فيها، وجرى التأكيد على التواصل المنتظم مع لجنة بناء السلام، وكذلك إدراج مبادئ توجيهية بصدد التقرير السنوي.

(٤) عُقدت عام ١٩٩٤ أول مناقشة مفتوحة بشأن أساليب العمل. وعقب اعتماد المذكرة المقدمة من الرئيس (S/2006/507)، وبعد عقد الجلسة بصيغة آريا عام ٢٠٠٧ (مبادرة سلوفاكيا)، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (برئاسة بلجيكا) ركزت على تنفيذ مذكرة عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١٠، خلال رئاسة اليابان للمجلس، نظمت اليابان المناقشة المفتوحة الثالثة، في ٢٢ نيسان/أبريل. وعُقدت المناقشة المفتوحة الرابعة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، برئاسة البرتغال.

وستعتمد المناقشة على المناقشة المفتوحة السابقة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في أثناء رئاسة البرتغال. وقد استفيد في المناقشة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ من الإسهامات المهمة المقدمة من أعضاء المجلس ومن الأعضاء خارجه على السواء، التي طرحت مقترحات ملموسة ترمي إلى تحسين عدة جوانب من أساليب عمل المجلس وعملية اتخاذ القرارات، بما في ذلك توطيد الشفافية والكفاءة والتفاعل داخل المجلس ومع الدول الأعضاء عامة، وتحسين العلاقة بين المجلس وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية[٥].

وقد نوقشت في أوائل عام ٢٠١٢ في الفريق العامل لمحة عامة عن شتى المقترحات المطروحة في المناقشة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لمساعدة الفريق على أن يحدد الإجراءات المقبلة في إطار خطة عمله. ونوقش بالفعل بعض من هذه المقترحات في الفريق العامل. واعتُمد في نهاية المطاق بعض التدابير المتعلقة بالموارد اللازمة للمؤتمرات والتفاعل، في صورة مذكرات من الرئيس. وأُشير في المذكرة المقدمة من الرئيس والمؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/402)، إلى أن المجلس يستهدف تحسين التخطيط لأعماله وموارد المؤتمرات كي يُتاح مزيد من الوقت لهيئاته الفرعية. وتشدد المذكرة على الحاجة إلى أن يقوم المجلس بترويج اتخاذ تدابير ملائمة إضافية تستهدف زيادة التفاعل والكفاءة في استعمال الوقت في الإحاطات التي تقدم خلال المشاورات غير الرسمية ومن خلال زيادة عدد مرات استعمال التحاور من بعد عبر الفيديو للاقتصاد في التكلفة، مع تأكيد الحاجة إلى المعلومات، من خلال أمور منها القيام مقدما، لدى الاستطاعة، بتعميم نصوص الإحاطة بهدف السماح بزيادة تركيز الاهتمام في المناقشات خلال الوقت المستعمل في عقد المشاورات غير الرسمية.

واعُتمدت أيضا تدابير عملية استهدفت توزيع عبء أعمال المجلس بالتساوي على مدار العام، من خلال القيام، حسب الاقتضاء، بتعديل الفترات التي يجري فيها تمديد الولايات، وكذلك عن طريق مواءمة مقتضيات تقديم التقارير[٦]. وقدم رئيس الفريق العامل توصياته إلى المجلس فيما يختص بمساعدة أعضاء المجلس لدى البت في تمديد الولايات ووضع المواعيد النهائية لتقديم التقارير، بهدف تحسين التخطيط لأعمال المجلس المقبلة.

---

(٥) انظر: Security Council Report, Inc., “In hindsight: the working methods open debate”, Monthly Forecast (January 2012). Available from www.securitycouncilreport.org.

(٦) بدأ الفريق العامل غير الرسمي العمل في هذا المجال أصلا على إثر المناقشات التي أجراها المجلس بكامل هيئته بخصوص أساليب العمل، التي عقدت في آزار/مارس ٢٠١٢، خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة.

ولاستكمال هذه اللمحة العامة عن التدابير المعتمدة لتحسين الجوانب الداخلية من عمل المجلس، بُذلت جهود كبيرة عام ٢٠١٢، من خلال ما قامت به الأمانة العامة من عمل دؤوب، بهدف إعادة تنظيم صفحة المجلس على شبكة الإنترنت، وتوسيع نطاق المعلومات المتاحة، ومنها المعلومات عن الولايات ودورات تقديم التقارير، ولمحات عامة تحليلية وإحصائية عن الأنشطة التي قام بها المجلس على مدار السنوات الماضية.

وينظر حاليا الفريق العامل في اعتماد تدابير جديدة تستهدف توسيع نطاق الشفافية والشمول والتشارك في عملية تعيين رؤساء الهيئات الفرعية، وكذلك عملية صياغة النصوص والقائمين عليها. ويجري أيضا النظر في تدابير جديدة فيما يتعلق بوسائل تعزيز الشفافية والكفاءة والتفاعل في المناقشات المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن بهدف تحسين عدة جوانب من عملية تقديم التقارير السنوية إلى الجمعية العامة وتحسين جوهر المعلومات المقدمة عن أعمال المجلس، من خلال زيادة حجم المعلومات الواردة في التقييمات الشهرية والإحاطات الشهرية المقدمة من الرؤساء عن العمل المنجز.

٣ - وعلى غرار المناقشات المفتوحة السابقة، ما زالت الشفافية والتفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس وكفاءة عمل المجلس هي المواضيع الرئيسية المطروحة للمناقشة، بهدف تحديد الوسائل الكفيلة بتحسين جميع هذه الجوانب.

وينبغي أن تستهدف المداخلات إجراء مناقشة بناءة عن الممارسات الحديثة التي يتبعها مجلس الأمن. بما يشمل مدى تنفيذ المذكرة (S/2010/507) والكيفية التي يحرز بها المجلس تقدما في هذا المجال. وسيكون من المفيد بوجه خاص تقديم اقتراحات فيما يتعلق بالتدابير العملية الرامية إلى مواصلة تعزيز الشفافية والكفاءة وتفاعل المجلس مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأمر الذي من شأنه إحداث تأثير في تسيير الأعمال اليومية التي يقوم بها مجلس الأمن.

والمناقشة يمكن أن تتمحور حول مسائل شتى تتعلق بهذه المجالات الثلاثة، بما في ذلك ما يلي:

- مواصلة تعزيز الاتجاه المتمثل في زيادة تكرار عقد جلسات علنية، بما يشمل عقد إحاطات ومناقشات علنية، دون المساس بفائدة المشاورات التي يجريها المجلس بكامل هيئته في مناقشة قرارات المجلس وتحضيرها.
- الترويج لعملية تفاوض داخل المجلس تكون شفافة وجامعة، بما يشمل تعيين رؤساء الهيئات الفرعية.

- تعزيز الاتجاه المتمثل في إبداء مرونة أكبر في استعمال أشكال الاجتماع المتاحة، من قبيل عقد الجلسات بصيغة آريا، أو الحوارات التفاعلية غير الرسمية، حسب الاقتضاء، بوصفها وسائل غير رسمية وعملية ومفيدة يتفاعل بها المجلس مع الأفراد وغيرهم من العناصر الفاعلة ذات الصلة.

- مواصلة تعزيز الفائدة المحققة من المناقشات المفتوحة، مع القيام في ذات الوقت بالترويج لمشاركة أوسع من الدول غير الأعضاء في المجلس، من خلال وسائل منها على سبيل المثال تخصيص وقت كاف يتيح للدول الأعضاء إعداد إسهامات مفيدة؛ واستنباط وسائل عملية كفيلة بخفض وقت الاجتماع وتقصير مدة المداخلات، وذلك من خلال دعوة الدول غير الأعضاء في المجلس إلى إلقاء بياناتها أولا، أو إحداث التناوب بين بياناتها وبيانات الدول الأعضاء في المجلس؛ وكفالة أن تعكس الوثائق الختامية الصادرة عن المناقشات المفتوحة الإسهامات ذات الصلة المقدمة من المشاركين؛ وترويج زيادة التركيز في الإسهامات من خلال أمور منها على سبيل المثال استعمال الورقات المفاهيمية ومسائل أو مواضيع إرشادية عن ما يمكن تناوله في المناقشة.

- تعزيز تفاعل مجلس الأمن وحواره مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بصدد المسائل التي تهم الطرفين والتعاون المشترك بينهما دون التأثير في الولاية المخولة للمجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

- مواصلة تعزيز تفاعل المجلس مع أفراد القوات والشرطة التابعين للبلدان المساهمة بقوات، وذلك عن طريق كفالة تحسين جوهر تبادل الآراء، من خلال أمور منها استعمال المذكرات المفاهيمية أو المسائل الإرشادية لتشجيع إجراء مناقشات مثمرة ومركزة بقدر أكبر في الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات.

- تعزيز دور لجنة الأركان العسكرية.

- تحسين تفاعل المجلس مع رؤساء لجنة بناء السلام والتشكيلات القطرية التابعة لها، عن طريق كفالة مشاركتهم في جلسات المجلس، بما في ذلك الجلسات غير الرسمية، بشأن الحالات ذات الصلة المدرجة في جدول أعمال المجلس.

- كفالة تقديم تقارير سنوية من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة تتضمن قدرا أكبر من المعلومات، من خلال تشجيع إجراء المشاورات التفاعلية مع قطاع أعرض من الدول الأعضاء قبل اعتماد تلك التقارير وتقديمها إلى الجمعية العامة، واستنباط

وسائل تكفل توافر معلومات جوهرية وتحليلية بقدر أكبر عن الحالات قيد نظر المجلس، وأعمال هيئاته الفرعية وأساليب عمله.

- تعزيز دور رؤساء المجلس في الترويج للشفافية من خلال تشجيع تفاعلهم مع قطاع أعرض من الدول الأعضاء، وذلك بعقد الإحاطات غير الرسمية الشهرية، بما يشمل تقديمها في نهاية فترة كل رئاسة عن أعمال المجلس، وبإعداد تقييمات شهرية عن أعمال المجلس تكون جوهرية وزاخرة بالمعلومات بقدر أكبر[٧].
- كفالة تفاعل رؤساء المجلس بانتظام مع رؤساء هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بصدد المسائل التي تهم الطرفين.
- الوسائل الكفيلة بزيادة الشفافية والتفاعل والكفاءة أيضا في أعمال الأجهزة الفرعية، لا سيما لجان الجزاءات، استجابة للتوصيات المقدمة من الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات السابق الذي كان تابعا للمجلس[٨].
- تعزيز مشاركة الأعضاء غير الدائمين في صياغة أعمال المجلس.

---

(٧) انظر S/2010/507 عن التطورات الحديثة في التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة.

(٨) أُنشئ عام ٢٠٠٠ (S/2000/319)، وترأسه لأول مرة السفير أنوار الكريم تشودري ممثل بنغلاديش، مع قيام الفريق العامل بوضع استعراض شامل لمسائل الجزاءات. وفي أواخر عام ٢٠٠٦، قدم الفريق العامل، برئاسة اليونان، تقريرا شاملا بشأن الموضوع (S/2006/997)، مع التركيز على الجوانب التالية: تصميم الجزاءات، وتنفيذها، وتقييمها، ومتابعتها؛ والرصد والإنفاذ؛ وأساليب عمل اللجان؛ والمعايير المنهجية التي تتبعها آليات رصد الجزاءات والتقارير المقدمة منها؛ والمعايير وأفضل الممارسات اللازمة لوضع شكل موحد للتقارير المقدمة من آليات رصد الجزاءات. وبموجب القرار ١٧٣٢ (٢٠٠٦) أحاط المجلس علما مع الاهتمام ''بأفضل الممارسات والأساليب الواردة في تقرير الفريق العامل'' وطلب إلى هيئاته الفرعية أن ''تحيط علما هي الأخرى'' بها، بعد أن اعتبر أن ولاية الفريق العامل قد أُنجزت بذلك.